



المجتمع المدني والبطالة: دراسة تحليلية لدور الجمعيات الأهلية في

مصر

خالدة ممدوح سيد إسماعيل^١

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة البطالة، وتحديد الجمعيات الأهلية، إضافة إلى المعوقات التي تحد من دور هذه المؤسسات في التصدي لمشكلة البطالة. واعتمدت الدراسة من أجل الوصول إلى هذه الأهداف على تحليل مضمون لبعض نماذج الجمعيات الأهلية العاملة في مجال مكافحة البطالة، والتي تم عرضها في الأبحاث والمقالات والمواقع الإلكترونية خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٣.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إسهامات متعددة لمؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) في مواجهة مشكلة البطالة، تمثلت في تدريب وتأهيل الأفراد لسوق العمل، ومنح قروض لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة، وتوفير فرص عمل للأفراد سواء داخل الجمعية أو في الشركات والمصانع أو المنازل. كما توصلت أيضا إلى وجود معوقات تواجه الجمعيات الأهلية وتحد من دورها في التصدي لمشكلة البطالة، قد تنقسم هذه المعوقات إلى:

- معوقات مرتبطة بالجمعيات: اشتملت على نقص التمويل، والروتين وتعقيد الإجراءات، وعدم القدرة على سداد القروض، وعدم الوعي بأهمية دور الجمعيات.
- معوقات مرتبطة بالمستفيدين من الجمعيات: تضمنت انعدام ثقة المستفيدين بأنفسهم في القيام بمشروعات، وخوف المستفيدين من العجز عن سداد القروض، وانخفاض قيمة القروض، وعدم تيسير إجراءات الحصول على القروض.

كلمات مفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني، البطالة، الجمعيات الأهلية.

مقدمة

تعانى معظم الدول المتقدمة والنامية من مشكلة البطالة، فالبطالة ظاهرة عالمية تتواجد في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، ولكن بنسب متفاوتة. فقد تشير الاحصائيات إلى أن عدد سكان العالم في عام ٢٠١٢ بلغ حوالي ٧ مليار نسمة، في حين وصل عدد العاطلين على مستوى العالم حوالي ٢٠٢ مليون عاطل^(١).

ولعل مواجهة تلك المشكلة تتطلب تتضافر الجهود والتعاون بين الدولة والمجتمع المدني، إذ لا تستطيع الدولة بمفردها مواجهة البطالة بدون مساندة مؤسسات المجتمع المدني لها. ومن هنا



تسعى هذه الدراسة إلى الاقتراب من دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التقليل من حدة مشكلة البطالة التي أصبحت تمثل خطورة كبيرة على مجتمعنا، وتهدد مصير الأجيال القادمة.

مشكلة الدراسة:

تعد مشكلة البطالة unemployment من أخطر المشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري، حيث لا تكمن الخطورة في زيادة أعداد العاطلين عن العمل فقط، وإنما أيضا في النتائج والآثار الاجتماعية المترتبة على انتشار البطالة، والتي تتمثل في الجريمة والانحراف، وتعاطي المخدرات، والتطرف، والعنف، وانخفاض مستوى المعيشة، والفقر. إضافة إلى الآثار النفسية المتمثلة في حالة اكتئاب مزمن، قد تؤدي إلى الانتحار، وموت الطاقات الشبابية، وإخماد روح الإبداع الفكري والعلمي، وترسيخ فكرة عدم جدوى التحصيل العلمي.

وقد تفاقم معدل البطالة في مصر في الفترة الأخيرة، حيث بلغ ٩,٩% خلال الربع الثاني لعام ٢٠١٨، أي وصل عدد العاطلين إلى ٢,٨٧٥٠٠٠ من إجمالي قوة العمل (٢٩,٠٣٦٠٠٠)، يمثل ٥٢,١% منهم حملة المؤهلات الجامعية وما فوقها^(١)، على الرغم من تزايد عدد الجمعيات الأهلية العاملة في مجال مكافحة البطالة، والتي من المفترض أن تساهم بدور في الحد من ارتفاع معدلات البطالة في مصر. مما يجعلنا في حاجة ماسة إلى الإقتراب من هذه الجمعيات للتعرف على دورها في مواجهة ظاهرة البطالة عن قرب. ومن هنا جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل التالي: ما دور الجمعيات الأهلية في مواجهة البطالة، وما هي المعوقات التي تحد من هذا الدور؟.

أهمية الدراسة:

تنقسم أهمية الدراسة إلى:

- الأهمية النظرية: تتمثل في قلة الدراسات والأبحاث السوسولوجية التي تناولت دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة ظاهرة البطالة، واختبار صحة النظريات المفسرة للدراسة (نظرية عدم التجانس - نظرية الاعتماد المتبادل).

- الأهمية التطبيقية: تساهم هذه الدراسة في تحديد الأدوار التي تقوم بها الجمعيات الأهلية في مواجهة البطالة. بالإضافة إلى التعرف على المعوقات التي تقف أمامها في التصدي لمشكلة البطالة، ووضع حلول للتخلص من هذه المعوقات.

أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

تهدف هذه الدراسة بوجه عام إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني (الجمعيات الأهلية) في مواجهة مشكلة البطالة، وتحديد المعوقات التي تواجه تلك المؤسسات في التصدي لهذه المشكلة. ويمكن صياغة هذه الأهداف في التساؤلات الآتية:

- ١- ما هي اسهامات الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلة البطالة؟
- ٢- هل هناك تعاون بين الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص والحكومة في التصدي لمشكلة البطالة؟
- ٣- ما الصعوبات التي تعوق الجمعيات الأهلية عن مواجهة البطالة؟
- ٤- ما هي الاقتراحات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تقليص حجم البطالة في المجتمع المصري؟

مفاهيم الدراسة:

١- مفهوم المجتمع المدني

يعد مفهوم المجتمع المدني من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والنقاش بين الباحثين والمفكرين^(١)، حيث يعرف لغويا بأنه مؤسسات المجتمع المستقلة عن سلطة الدولة التي تقوم العلاقات بينها على أساس رابطة اختيارية طوعية، مثل النقابات والأحزاب والجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان^(٢). أما اصطلاحيا فقد عرف البنك الدولي المجتمع المدني على أنه مجموعة المنظمات غير الحكومية، التي لا تهدف للربح، ولها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استنادا إلى اعتبارات أخلاقية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية^(١).

ويمكن تعريف المجتمع المدني إجرائيا على أنه مؤسسات تطوعية غير حكومية تنشأ عن طريق مبادرات أهلية، وتقع وسيطة بين الدولة والمجتمع، ولها دورا هاما في إحداث عمليات التنمية من خلال مواجهة مشكلة البطالة.

٢- مفهوم البطالة

تعنى البطالة في اللغة تعطل عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص راغب فيه وقادر عليه في مهنة تتفق مع استعداده، أو مع قدراته ومؤهلاته^(٢). ويعرف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري البطالة على أنها وجود أفراد في سن (١٥-٦٣) قادرين على العمل سلكوا طرقا كثيرة للبحث عن وظيفة ما، لكنهم لم يحصلوا على فرصة مناسبة لهم^(٣).

وتعرف البطالة إجرائيا على أنها حالة يوصف بها الشخص الذي لا يجد عملاً مع محاولته الدائمة في البحث عن عمل.

المدخل النظرية للدراسة:

١- نظرية عدم التجانس Heterogeneity Theory

ترى هذه النظرية أن تنظيمات المجتمع المدني ظهرت نتيجة لفشل القطاع الخاص والحكومة في إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، ففشل القطاع الخاص في تلبية حاجات الأفراد يترتب عليه تدخل الحكومة، وعندما تتدخل الحكومة لإشباع حاجات الأفراد تفشل أيضا، ويؤدي ذلك إلى بروز دور المجتمع المدني في سد هذه الاحتياجات المتنوعة للأفراد التي أخفق كل من القطاع الخاص والحكومة في الوفاء بها⁽²⁾.

وتفترض النظرية أن اهتمام مؤسسات المجتمع المدني بمشكلة البطالة ظهر عندما أخفقت الحكومة والقطاع الخاص في مواجهة هذه المشكلة، فقد حاول القطاع الخاص في البداية التصدي لمشكلة البطالة، لكنه عجز عن فعل ذلك، ثم نتيجة لهذا الفشل اتجهت الحكومة إلى محاولة إيجاد حلول للبطالة من خلال توفير فرص عمل، لكنها لم تنجح أيضا في التقليل من حجم انتشار البطالة. وترتب على ذلك بروز مؤسسات اجتماعية تكون معنية في المقام الأول بالتصدي للبطالة من خلال إعطاء دورات تدريبية لتعليم بعض المهن، بالإضافة إلى توفير فرص عمل وإعطاء قروض لإنشاء مشروعات صغيرة.

ويتقلص دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة البطالة في حالة قلة الموارد المالية لديها وزيادة فعالية الحكومة في القيام بهذا الدور، فالحكومة لا تترك فرصة للمجتمع المدني أن يمارس دور في التصدي للبطالة في ظل نجاحها في ممارسة هذا الدور. كما أن نقص التمويل لدى مؤسسات المجتمع المدني قد يؤدي إلى عجز تلك المؤسسات عن القيام بأى دور في الحد من زيادة البطالة في المجتمع.

٢- نظرية الاعتماد المتبادل Interdependence Theory

تفترض هذه النظرية أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني تقوم على التأثير المتبادل، حيث يعزز كل منهما الآخر، ويساعد على تحقيق نتائج أفضل لنشاطه، خاصة أن كلا منهما له دوره المتميز. ويتطلب التعاون بينهما قيام شراكة حقيقية حتى تنتظم العلاقة بين الطرفين على أساس اللامركزية، ووجود دور فاعل للمجتمع المدني في تحديد أهداف التنمية البشرية، ومشروعاتها، والأليات المحققة لها، وأفضل السبل لتعبئة الموارد المالية اللازمة. ولعل تعزيز دور المجتمع المدني وتفعيل الشراكة بينه وبين الدولة لا ينبغي أن يكون على حساب إضعاف الدولة، لما لذلك من آثار سلبية في ظل العولمة، حيث يؤدي إضعاف الدولة إلى تشرذم وانقسام المجتمع. بينما نحن في حاجة إلى دولة قوية، وعادلة، وقادرة على تطبيق الديمقراطية، تمنح الحرية للمجتمع المدني حتى يعزز من قدرته على أن يكون قيمة مضافة للجهود التي تبذلها الدولة⁽²⁾.



وبالتالى فإن مواجهة مشكلة البطالة تتطلب تضافر جهود الحكومة مع مؤسسات المجتمع المدنى. فالدولة لا تتمكن بمفردها القضاء على مشكلة البطالة دون وجود مساندة لها من قبل المجتمع المدنى. كما أن مؤسسات المجتمع المدنى لا تستطيع وحدها التصدى لهذه المشكلة بدون وجود تعاون وشراكة حقيقية بينها وبين الدولة.

ويتبين من العرض السابق أن هناك تباين بين النظريتين فى تفسير دور المجتمع المدنى فى التصدى لمشكلة البطالة. فنظرية اللاتجانس تنظر لدور مؤسسات المجتمع المدنى على أنه ليس مكمل لدور الدولة، بل يظهر نتيجة إخفاق الدولة فى القيام بدورها، فى حين ترى نظرية الاعتماد المتبادل أن الدولة لا يمكنها القضاء على مشكلة البطالة إلا بمساندة المجتمع المدنى لها. وقد تتبنى الدراسة نظرية الاعتماد المتبادل نظرا، لأن البطالة قضية مجتمعية تتطلب تضافر جهود الدولة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى.

الاجراءات المنهجية للدراسة

- المنهج: اعتمدت الدراسة على منهج تحليل المضمون لنماذج من الجمعيات العاملة فى مجال التدريب والتشغيل من أجل الحد من البطالة فى المجتمع المصرى.
- الأدوات: قامت الباحثة بجمع البيانات المتعلقة بالجمعيات الأهلية من الأبحاث والمقالات والمواقع الإلكترونية التى عرضت نماذج مختلفة من الجمعيات فى الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣. واعتمدت فى التحليل على استمارة، اشتملت على ثلاثة محاور أساسية: بيانات أولية عن الجمعية، ودور الجمعية فى التصدى لمشكلة البطالة، والمعوقات التى تواجهها.
- العينة: تم أخذ عينة عمدية من الجمعيات الأهلية، بحيث يكون لهذه الجمعيات نشاط فى مواجهة مشكلة البطالة، والجدول التالى يوضح تصنيف عينة الدراسة وفقا للمحافظة.

جدول رقم (١) يوضح تصنيف الجمعيات الأهلية وفقا للمحافظة

م	اسم الجمعية	المحافظة
١	جمعية التدريب المهنى والأسر المنتجة	الجيزة
٢	جمعية تنمية المجتمع المحلى وخلق فرص عمل	الجيزة
٣	جمعية الحد من الفقر	الجيزة
٤	جمعية مارمرقس النسائية للتدريب المهنى	الجيزة
٥	جمعية رسالة للأعمال الخيرية	الجيزة
٦	جمعية الشيخ الحصرى للخدمات الدينية والاجتماعية	الجيزة
٧	جمعية رجال الأعمال	الإسكندرية
٨	جمعية التنمية والنهوض بالمرأة	القاهرة

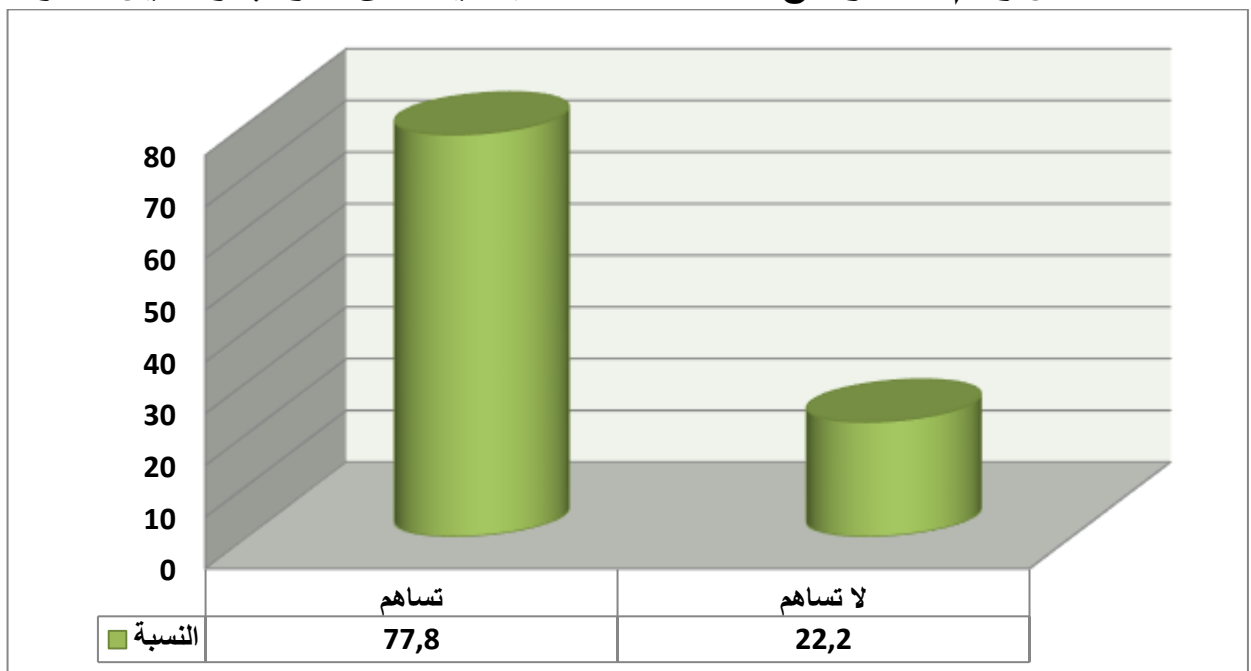


المنيا	جمعية جزويت والفريير	٩
المنيا- سوهاج - أسيوط	جمعية الصعيد للتربية والتنمية	١٠
قنا	جمعية تحسين الصحة	١١
الفيوم	جمعية تنمية الأسرة والمجتمع	١٢
سوهاج	جمعية تنمية المجتمع المحلى	١٣
سوهاج	الجمعية النسائية لتنمية المجتمع	١٤
بورسعيد	جمعية تنمية المشروعات الصغيرة	١٥
بورسعيد	جمعية المستثمرين	١٦
بورسعيد	جمعية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة	١٧
بورسعيد	جمعية تنمية المهارات الفنية والتدريب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	١٨

نتائج الدراسة

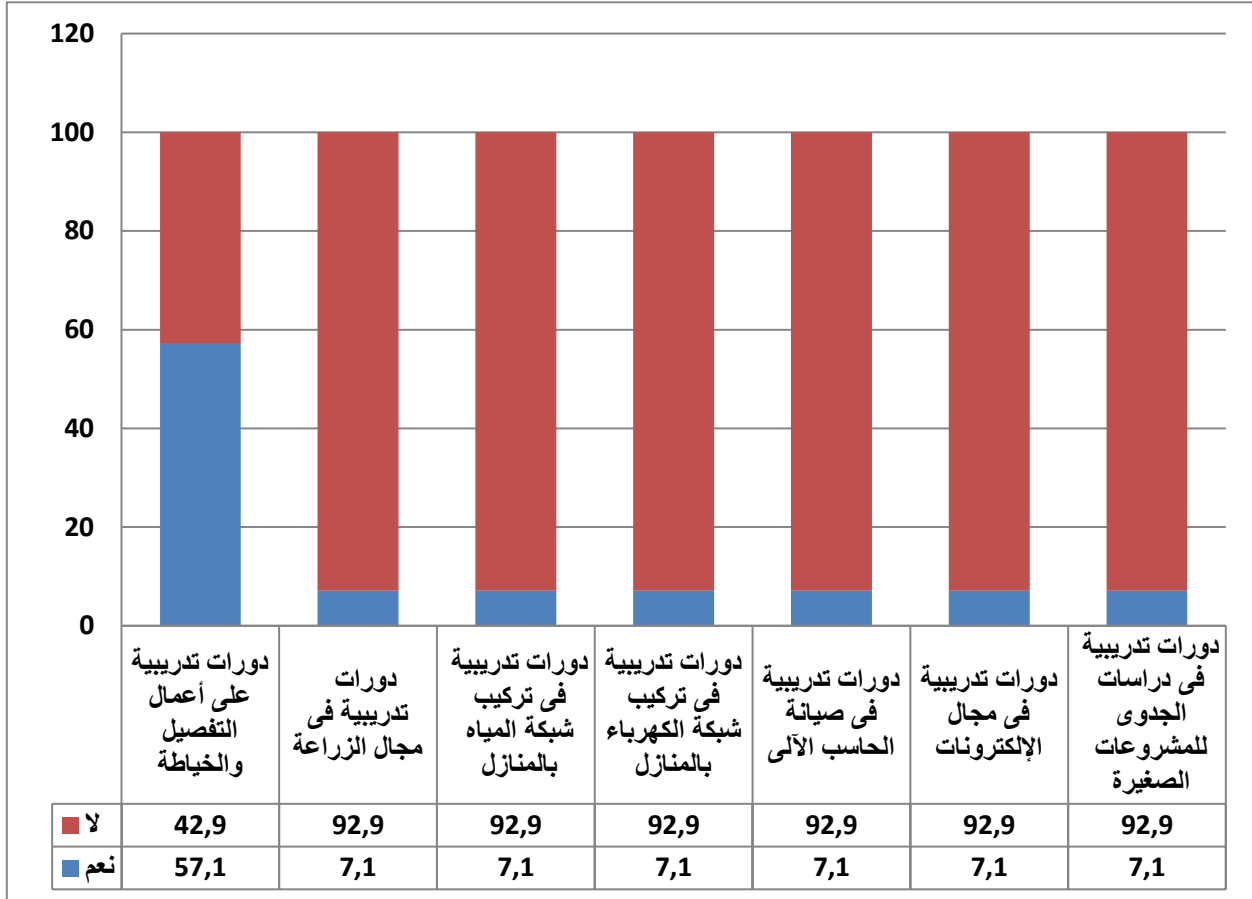
توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت فى الآتى:
أولاً: الأنشطة التى تقوم بها الجمعيات الأهلية لمواجهة البطالة
تعددت الأنشطة التى تحاول الجمعيات من خلالها مواجهة البطالة، فتشمل هذه الأنشطة الآتى:
- المساهمة فى تدريب وتأهيل الأفراد

شكل رقم (١) يوضح مدى مساهمة الجمعيات فى تدريب وتأهيل الأفراد



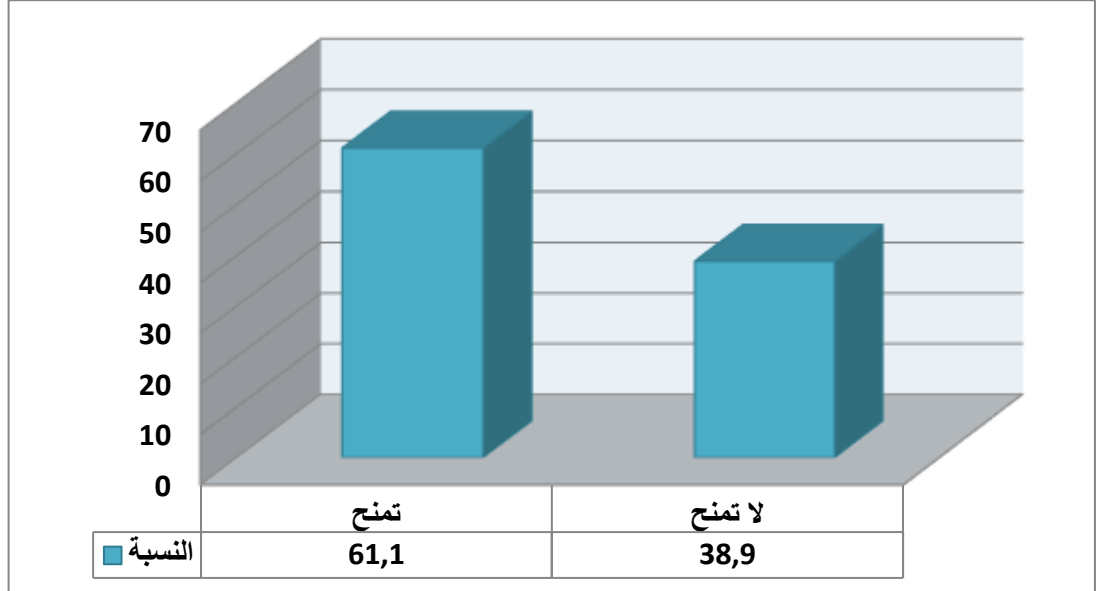


يبين الجدول السابق أن أغلبية الجمعيات الأهلية تقوم بإعطاء دورات تدريبية من أجل تأهيل الأفراد لسوق العمل، حيث تبلغ نسبة هذه الجمعيات ٧٧,٨٪، في حين بلغت نسبة الجمعيات التي لا تساهم في تأهيل وتدريب الأفراد ٢٢,٢٪. وهذا يشير إلى إتفاق معظم الجمعيات على أن السبب الرئيسي لمشكلة البطالة هو عدم وجود أيدي عاملة مدربة ومؤهلة تناسب سوق العمل. شكل رقم (٢) يوضح الدورات التدريبية التي تقوم بها الجمعيات الأهلية



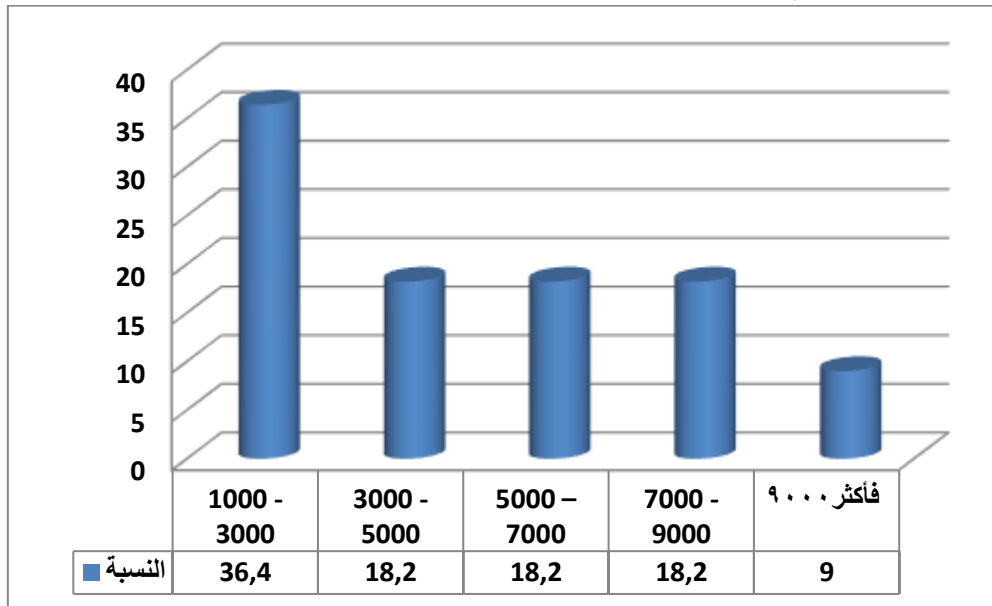
يتضح من الشكل السابق أن أكثر الدورات التدريبية التي تقوم الجمعيات بإعطائها دورات خاصة بأعمال التفصيل والخياطة، حيث تبلغ نسبة الجمعيات التي تهتم بمثل هذه الدورات ٥٧,١٪، في حين تتساوى نسبة الجمعيات التي تهتم بباقي الدورات الأخرى. وربما يرجع ذلك إلى أن معظم الجمعيات الأهلية التي اشتملت عليها الدراسة تستهدف المرأة المعيلة، وأن أغلب هذه الفئة لديها مؤهل متوسط أو أقل من متوسط، فتكون الدورات التدريبية المتعلقة بالتفصيل والخياطة مناسبة لها. وقد يساعد تدريب السيدات لتعلم الخياطة والتريكو في تحسين الدخل والمستوي المعيشي للأسر وزيادة الإنتاج والحد من البطالة.

- منح قروض للعاطلين عن العمل شكل رقم (٣) يوضح الجمعيات المانحة للقروض



نلاحظ من الشكل السابق أن منح القروض نشاط رئيسي لمعظم الجمعيات العاملة في مجال مكافحة البطالة، فقد يبلغ نسبة الجمعيات المانحة للقروض ٦١,١٪، وذلك لان التأهيل والتدريب على الرغم من أهميته إلا أنه ليس الوسيلة الوحيدة القادرة على مواجهة البطالة، وأن هناك بعض الفئات تكون مدربة ومؤهلة، لكن ينقصها التمويل، لذا تلجأ بعض الجمعيات إلى منح القروض كوسيلة أخرى للتقليل من حجم البطالة.

شكل رقم (٤) يبين قيمة القروض التي تمنحها الجمعيات

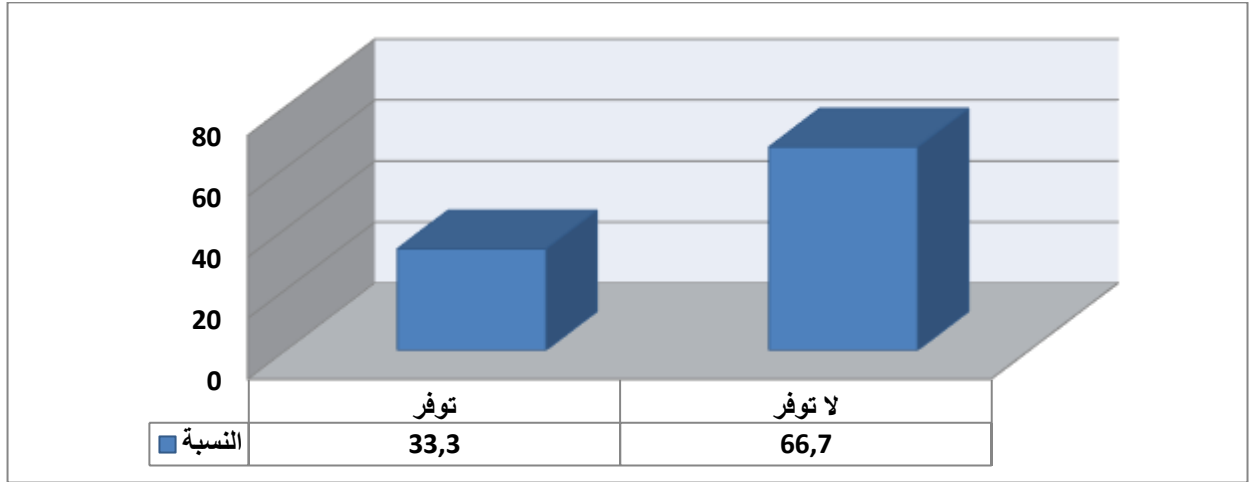


يتبين من الشكل السابق أن الجمعيات التي تمنح قروض تتراوح من ١٠٠٠ جنيه إلى ٣٠٠٠ جنيه تأتي في المرتبة الأولى، يليها الجمعيات الأهلية التي تتراوح قيمة قرضها من ٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنيه

ومن ٥٠٠٠ - ٧٠٠٠ جنيهه ومن ٧٠٠٠ - ٩٠٠٠ بنسبة ١٨,٢٪، ثم الجمعيات التي تعطى قروضا بقيمة ٩٠٠٠ جنية فأكثر بنسبة ٩٪. ولعل ذلك يشير إلى انخفاض قيمة القرض الذي تمنحه الجمعيات الأهلية للأفراد، فغالبية الجمعيات تمنح قروضا أقل من ٩٠٠٠ جنيهه، وأن نسبة ضئيلة جدا من هذه الجمعيات يتجاوز قيمة قرضها ٩٠٠٠ جنيهه.

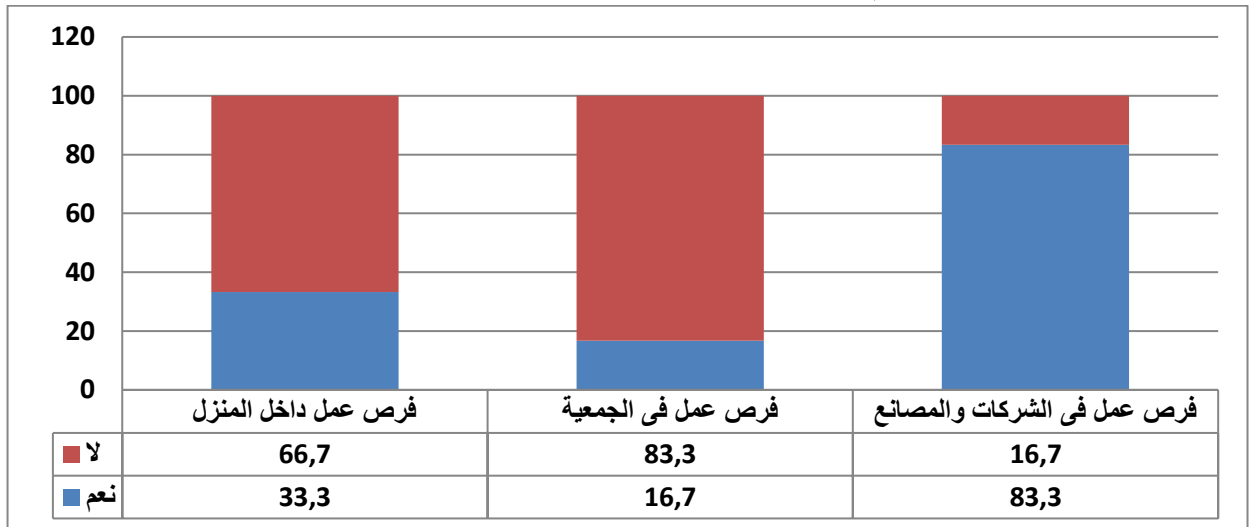
- توفير فرص عمل

شكل رقم (٥) يوضح مدى توفير الجمعيات الأهلية لفرص العمل



يوضح الشكل السابق أن غالبية الجمعيات لا تقوم بتوفير فرص عمل للأفراد، وأن نسبة من تساهم في إيجاد فرص عمل لا تتجاوز ٣٣,٣٪. وقد يعود ذلك إلى أن معظم الجمعيات قد يقتصر نشاطها في الحد من البطالة على التدريب والتأهيل فقط، وذلك من خلال تنمية مهارات وقدرات الأفراد وإكسابهم خبرات تؤهلهم للحصول على فرصة عمل.

شكل رقم (٦) يوضح فرص العمل المتوفرة بواسطة الجمعيات

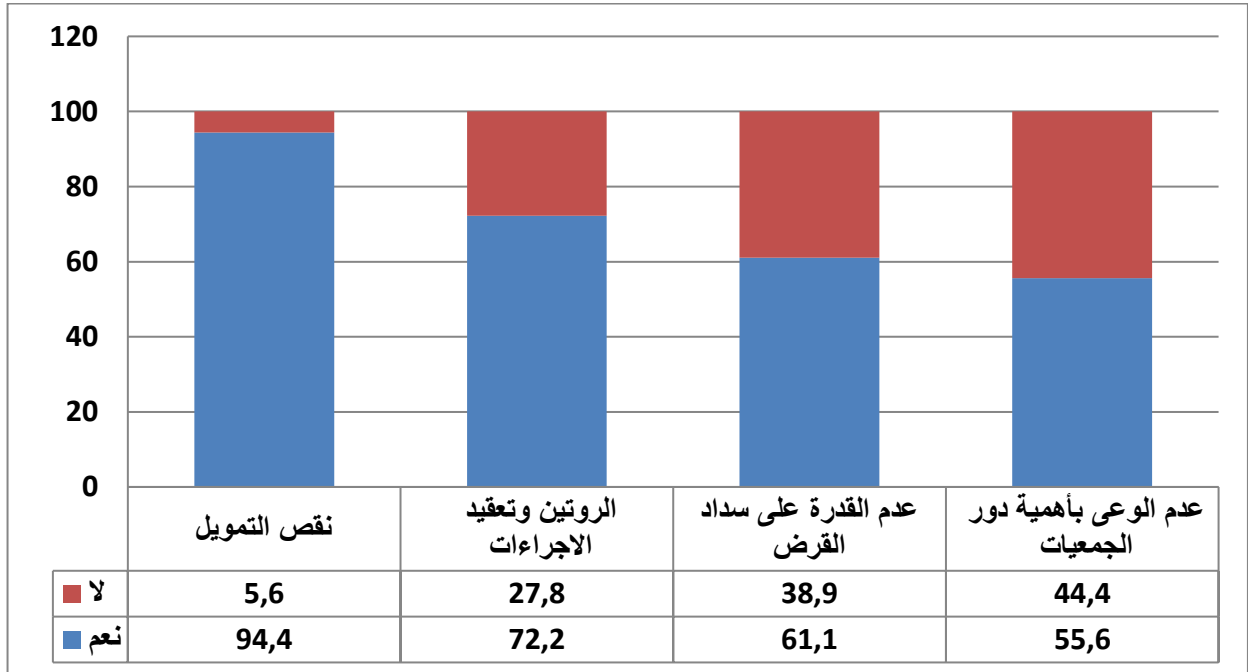


يبين الشكل السابق أن أكثر فرص العمل التي وفرتها الجمعيات كانت داخل الشركات والمصانع، حيث بلغت نسبة هذه الفرص ٨٣,٣%. يليها في المرتبة الثانية فرص العمل المتوفرة داخل المنزل مثل العمل في مشروع الخياطة والتريكو أو مشروع الأفران الذي يقوم على شراء أفران من قبل الجمعية لتقوم السيدات بعمل الخبز المنزلي وتوزيعه في نطاق المنطقة، ويتم تسديد ثمن الأفران أو ماكينة الخياطة والتريكو على أقساط شهرية. وتأتي في المرتبة الثالثة فرص العمل داخل الجمعية بنسبة ١٦,٧%، والمتمثلة في العمل في مشغل الخياطة والأعمال اليدوية التابع للجمعية. وهذا يشير إلى أن دور الجمعيات في الحد من البطالة لا يقتصر فقط على تدريب وتأهيل الأفراد لسوق العمل، بل يتطرق أيضا إلى محاولة إيجاد فرص عمل لهم سواء في المنزل أو المصانع والشركات أو داخل الجمعيات.

ثانيا: المعوقات التي تعوق دور الجمعيات الأهلية في مواجهة البطالة

- المعوقات المرتبطة بالجمعيات

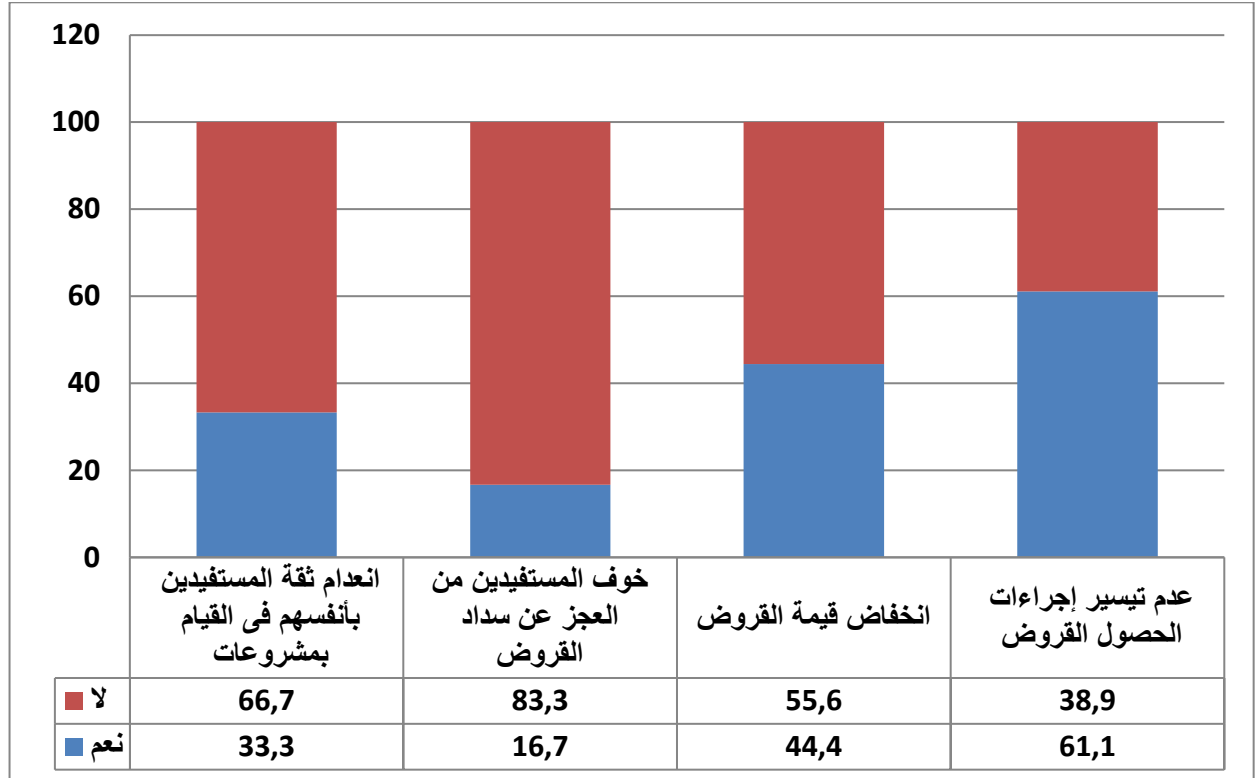
شكل رقم (٧) يوضح المعوقات المرتبطة بالجمعيات



يكشف الشكل السابق عن أن نقص التمويل هو أكثر المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية العاملة في مجال مكافحة البطالة. يليه الروتين وتعقيد الإجراءات بنسبة ٢٢,٢%، ثم عدم القدرة على سداد القروض في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٨,٩%، وذلك نتيجة لفشل المشروعات التي يقوم بها المستفيدون من القروض، في حين جاء عدم الوعي بأهمية دور الجمعيات في المرتبة الرابعة في المعوقات التي تحد من دور الجمعيات في التصدي لمشكلة البطالة. ويرجع ذلك إلى عدم وجود تنسيق وتعاون بين كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص والجمعيات



الأهلية فى مواجهة مشكلة البطالة، وهذا يتفق مع نظرية الاعتماد المتبادل التى ترى أن مواجهة البطالة تتطلب وجود شراكة وتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى.
- المعوقات المرتبطة بالمستفيدين من الجمعيات
شكل رقم (٨) يوضح المعوقات المرتبطة بالمستفيدين من الجمعيات



نلاحظ من الشكل السابق أن عدم تيسير إجراءات الحصول على القروض يأتى فى مقدمة التحديات التى تواجه المستفيدين من الجمعيات، يليه فى الترتيب انخفاض قيمة القروض بنسبة ٤٤,٤٪، ثم انعدام ثقة المستفيدين بأنفسهم فى القيام بمشروعات بنسبة ٣٣,٣٪. ويحتل خوف المستفيدين من العجز عن سداد قيمة القروض المرتبة الأخيرة بنسبة ١٦,٧٪، نظرا لان غالبية القروض تتراوح من ١٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ جنيه، وأن نسبة القروض التى تتجاوز هذه القيمة ضئيلة جدا.

التوصيات:

استنادا إلى النتائج التى توصلت إليها الدراسة توصى الباحثة بما يلى:

- العمل على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدنى فى مجال مكافحة البطالة.
- زيادة التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدنى من أجل الحد من تزايد معدلات البطالة فى المجتمع المصرى.



- رفع قيمة القروض الممنوحة من قبل الجمعيات الأهلية لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعاني معظم المستفيدين من انخفاض قيمة القروض التي تمنحها الجمعيات.
- يجب أن يلتزم جميع المستفيدين من القروض الممنوحة بالمواعيد المحددة لسداد قيمة القروض.
- تيسير إجراءات الحصول على القروض والقضاء على الروتين.
- زيادة فترة سداد القروض، حتى يستطيع المستفيدين من هذه القروض سدادها في الوقت المحدد.
- تنويع مصادر التمويل لدى الجمعيات الأهلية من خلال تعزيز مصادر التمويل الذاتي، والتركيز على المشاريع الإنتاجية، إلى جانب الاهتمام بالتمويل الخارجي.

قائمة المراجع:

- (١) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٨.
- (٢) أماني قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠.
- (٣) الجهاز المركز للتعبيئة العامة والاحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة - الربع الثاني (أبريل-يونيو)، ٢٠١٨.
- (٤) الجهاز المركز للتعبيئة العامة والاحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة - الربع الأول (يناير-مارس)، ٢٠١٨.
- (٥) خالدة ممدوح سيد، تنظيمات المجتمع المدني ومظاهر الفساد: دراسة ميدانية بمحافظة بنى سويف، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة بنى سويف، ٢٠١٦.
- (٦) رمضان أحمد عبدالمطلب، فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في مواجهة مشكلة البطالة: دراسة مطبقة بمحافظة سوهاج، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الإجتماعية - الخدمة الإجتماعية وتطوير العشوائيات - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان - مصر، ٢٠١٣.

(٧) The World Bank, Defining Civil Society , <http://web.worldbank.org/>

(٨) Paffenholz, Thania and Spurk, Christoph, Civil Society, Civic Engagement, and Peace

Building , Social Development Papers: Conflict Prevention and Reconstruction , The World

October 2006, P.2./Bank, Paper No. 36



الأعمال الكاملة للمؤتمر العلمي الثاني عشر بعنوان
التدريب من أجل التشغيل والتنمية
٩-١٠ ديسمبر ٢٠١٨ م



١ باحثة دكتوراه، قسم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة بني سويف

(1) رمضان أحمد عبدالمطلب، فاعلية برامج المنظمات غير الحكومية في مواجهة مشكلة البطالة : دراسة مطبقة بمحافظة سوهاج، المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الإجتماعية - الخدمة الإجتماعية وتطوير العشوائيات - كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان - مصر، ٢٠١٣، ص ٤٣١١.

(1) الجهاز المركز للتعبيئة العامة والاحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة - الربع الثاني (أبريل- يونيو) ، ٢٠١٨ ، ص ٦٦ .
(1) Paffenholz, Thania and Spurk, Christoph, Civil Society, Civic Engagement, and Peace Building , Social October 2006, /Development Papers: Conflict Prevention and Reconstruction , The World Bank, Paper No. 36 P.2.

(2) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، القاهرة : عالم الكتب ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٧٩ .
(1) The World Bank, Defining Civil Society , <http://web.worldbank.org/>

(2) أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص ٢١٨

(3) الجهاز المركز للتعبيئة العامة والاحصاء، النشرة الربع سنوية لبحث القوى العاملة - الربع الأول (يناير- مارس) ، ٢٠١٨ ، ص ١٥ .
(2) أمانى قنديل، المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠ ، ص ١٠٨ ص ١٠٩ -

(2) خالدة ممدوح سيد، تنظيمات المجتمع المدني ومظاهر الفساد: دراسة ميدانية بمحافظة بني سويف ، رسالة ماجستير، قسم الاجتماع- كلية الآداب- جامعة بني سويف، ٢٠١٦ ، ص ٤١ .